## في هذا العدد

# مقاربة أخطار ثلاثة

تضع المديرية العامة للامن العام، انطلاقا من صلاحياتها ومهامها الادارية والخدماتية المتعددة، الملف الامني بكل مندرجاته في سلم اولوياتها بدءا من الامن الوطني الذي يرتكز على مبدأ حماية الوطن من كل الاخطار الداخلية والخارجية. ثم الامن الاجتماعي ومساهمة المديرية في تقديم الاقتراحات عندما تضع الحكومات برامجها الاقتصادية والمالية والنقدية، ورصد العوامل السلبية المحتملة التي تهددها قبل ان تحصل. واخيرا، الامن السياسي تحت عنوانه العريض حماية النظام الديموقراطي والنشاط النقابي والحزبي وصون الحريات العامة تحت سقف الدستور والقوانين.

شكلت ثلاثة ملفات في هذا العدد، اضافة الى التقارير والتحقيقات المتنوعة، اهمية اساسية نظرا الى ما لها من تداعيات خطيرة على امن الوطن، تطاول المواطنين والمؤسسات والمقيمين على ارضه، وكلها اخطار متداخلة ومتشابكة ومترابطة في ما بينها.

يتناول الموضوع الاول مسألة القرار الذي اتخذته 16 دولة، تشكل 70% من حجم الدعم السنوي لـ"وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى"، (الاونروا)، والذي يبلغ مليارا و200 مليون دولار، ويقضي هذا القرار بوقف التمويل تحت حجة التحقيقات التي تجريها الامم المتحدة ومؤسسات مستقلة للتأكد من رواية العدو الاسرائيلي حول "مشاركة افراد من الاونروا في غزة في عملية 7 تشرين الاول 2023". السؤال المطروح: ماذا ستكون عليه التداعيات الامنية والاجتماعية على لبنان والمخيمات الفلسطينية اعتبارا من الاول من نيسان المقبل، عندما تتوقف المنظمة عن تمويل ومساعدة ودعم حوالى 3500 شخص، 62 مدرسة، 38 الف تلميذ، وتقديم العناية الطبية لاكثر من 200 الف مريض؟

لا يوجد لدى الدولة اللبنانية اي بديل من "الاونروا"، وليس في مقدورها بتاتا التعويض عن الخدمات التي تمنحها الوكالة الاممية الى اللاجئين المقيمين في المخيمات، لذلك فان شظايا قرار وقف التمويل ستصيب الدولة وليس الفلسطينيين فقط. المطلوب من الدول المموّلة، رأفة بالانسان وكرامته، التراجع عن قرار تعليق التمويل سعيا الى تفادي نتائجه الكارثية.

الموضوع الثاني الذي لن يغيب عن صفحات المجلة، هو ملف النزوح السوري الذي يقض مضاجع اللبنانيين، ويحوّل اكثر من مليوني وافد الى لبنان بطريقة غير شرعية الى قنبلة قابلة للانفجار في اي وقت، وذلك نتيجة الانهيارات المتتالية لركائز بناء الدولة التي لم يبق منها ثابتا حتى الان سوى المؤسسات العسكرية والامنية. تاليا، عدم وجود خطة رسمية واضحة قابلة للتنفيذ، بالتعاون مع المجتمع الدولي والعربي، وبالتنسيق والدعم السوريين، من اجل ايجاد حلول عملية وقانونية وانسانية، لاعادتهم الى ديارهم كي لا يخسروا بلدهم وينسوا تاريخهم، ومن اجل حماية لبنان من هذا الخطر الداهم والكبير الذي يهدد شعبه وصيغته وتوازنه الديموغرافي وكيانه. اما الموضوع الثالث الذي يشكل اكبر تحد وخطرا على الاجيال وعلى المؤسسات في القطاعين العام والخاص، اعني به "خطر الامن السيبراني".

هذا الملف الخطر في كل ابعاده الاخلاقية والامنية والاقتصادية والاجتماعية، يحظى باهتمام بالغ من المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، وسيكون عنوانه العريض "التوعية"، بعدما انطلق منذ منذ خمس سنوات تحت شعار "حتى ما تكون ضحية". الهدف من اهتمام المديرية بهذا الموضوع، توعية الطلاب واهاليهم وافراد الطاقم التعليمي على المخاطر والجرائم السيبرانية وطرق وتقنيات الحماية منها.

ان المديرية العامة للامن العام ستضع كل امكاناتها في خدمة الانسان، وبشكل خاص الاطفال والمراهقين والشباب، لأن بناء مجتمع افضل ووطن افضل ومستقبل افضل يبدأ بتعزيز ودعم القيم الاخلاقية والوعي الفكري والثقافة لدى الانسان، اي عبر بناء الانسان اولا.

الامن السيبراني سلاح فتاك يطاول الافراد والمؤسسات على انواعها. لا حواجز امامه، ولا حماية منه سوى بمشاركة كل فعاليات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة والمدارس والجامعات والاعلام، لاطلاق برامج توعوية تحمي المجتمع المهدد بالسقوط امام هول هذا المارد الخفي.

"الامن العام"